

العنوان:	كليات العلوم الإدارية في الوطن العربي بين الواقع وتطلعات المستقبل
المصدر:	الملتقى العربي لتطوير أداء كليات الإدارة والتجارة في الجامعات العربية
الناشر:	المنظمة العربية للتنمية الإدارية
المؤلف الرئيسي:	باطويح، محمد عمر
مؤلفين آخرين:	الراوي، منصور مطني(م. مشارك)
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2003
مكان انعقاد المؤتمر:	حلب
الهيئة المسؤولة:	المنظمة العربية للتنمية الإدارية
الشهر:	مارس
الصفحات:	255 - 269
رقم MD:	119562
نوع المحتوى:	بحوث المؤتمرات
قواعد المعلومات:	EcoLink
مواضيع:	التنمية الاجتماعية ، التعليم الجامعي ، الجامعات والكليات ، الإدارة العامة ، التطوير الإداري ، التنمية الاقتصادية ، العراق ، مصر ، الأردن ، التنمية الإدارية ، المشاكل التعليمية ، سوق العمل ، إصلاح التعليم ، كليات العلوم الادارية، فلسفة التعليم، القبول والتسجيل ، التنظيم الإداري ، الموارد البشرية
رابط:	<a href="http://search.mandumah.com/Record/119562">http://search.mandumah.com/Record/119562</a>



**الملتقى العربي  
لتطوير أداء كليات الإدارة والتجارة  
في الجامعات العربية**

**حلب – الجمهورية العربية السورية**  
11-13 مارس (آذار) 2003

**كليات العلوم الإدارية في الوطن العربي بين الواقع وتطلعات  
المستقبل**

**أ.د. منصور مطني الرواي**

عميد كلية الإدارة – جامعة حضرموت

**د. محمد عمر باطويح**

أستاذ الاقتصاد المساعد – كلية الإدارة – جامعة حضرموت

الجمهورية اليمنية

## المقدمة :

يقع على عائق كليات العلوم الإدارية في الجامعات العربية مسؤولية متميزة لاختصاصها في مجال التطوير والتنمية الإدارية لمجتمعنا، إلا أن التعليم الجامعي، بشكل عام في الوطن العربي ظل يزرح تحت وطأة التخلف العلمي والتكنولوجي، مقارنة بما وصلت إليه نظيراتها في الدول المتقدمة. إذ لا زالت هناك تحديات تقف عائقاً أمام تحقيق أهدافها بكفاءة وفاعلية، وبما يمكنها من تلبية احتياجات التنمية الشاملة. ومن أبرز تلك التحديات التي تواجه الجامعات العربية، وعلى وجه الخصوص، كليات العلوم الإدارية هي أن مخرجاتها تفوق حاجة سوق العمل إضافة إلى تدني قدرات هذه المخرجات بمتطلبات سوق العمل.

أمام هذا المآزق لم يعد يسمح للجامعات وبالأخص لكليات العلوم الإدارية أن تقف مكتوفة الأيدي أمام تلك التحديات التي تواجه وطننا العربي، بل يجب أن تؤدي هذه الكليات دورها القيادي الرائد في المجتمع متأثرة ومؤثرة فيه.

أن مشكلة مخرجات التعليم لكليات العلوم الإدارية بالإمكان حلها من خلال أساليب متعددة منها : مراعاة مستوى التطور الاقتصادي والاجتماعي عند تقدير الحاجة إلى الكوادر المتخصصة في مجال العلوم الإدارية، إضافة إلى تطوير أنظمة مناهج التعليم بما يحقق تطابقاً كميّاً ونوعياً باحتياجات سوق العمل، والتركيز على التطبيق في المناهج والاهتمام بالتدريب إلى جانب التعاون العربي في هذا المجال... الخ. كل ذلك يتطلب إجراء إصلاحات جذرية في النظام التشريعي والمالي الخاص بالجامعات بما يحقق الأهداف المناطة بها لتطوير وتنمية المجتمع بشكل عام.

هذا ما حاولت الورقة التطرق إليه لتتصب في جوهر المشكلة للكشف عن التحديات التي تواجه لكليات العلوم الإدارية، مشيرة إلى واقع مخرجات التعليم ومدى ملاءمته بمتطلبات سوق العمل، مستعرضة أهم الطرق والأساليب المعززة لتطوير الأداء في هذه الكليات...

وتجدر بالإشارة هنا، إلى أن بعض الجامعات العراقية والأردنية المصرية مرت بتجارب ناجحة في تطور أدائها العلمي وتحسين مخرجاتها، بما ينسجم مع متطلبات التنمية الإدارية في بلدانها.

## أزمة التعليم الجامعي في كليات العلوم الإدارية

تزايد الإدراك والاهتمام في الوطن العربي بأن الوقت قد حان لإصلاح التعليم الجامعي، ومنها كليات العلوم الإدارية وإعادة صياغة الأهداف المنوطة به. وقد أصبحت الحاجة لهذا الإصلاح أكثر إلحاحاً في سياق إخفاق كليات العلوم الإدارية في تحقيق التنمية الإدارية الشاملة والخاصة بتأهيل وتدريب القوى البشرية في عالم يتصف بالتغير في ظل احتياجات سوق متطورة ومتسارعة. إذ يتوقف غنى الأمم وفقرها اليوم على فاعلية التعليم، وقدرته على استيعاب المتغيرات المحيطة به.

وفي هذا الإطار، نجد أن أوضاع كليات العلوم الإدارية في الوطن العربي تختلف تماماً عن وضع نظيراتها في الدول المتقدمة، سواء كان من حيث الأهداف والوظائف التي تسعى لتحقيقها أو هيكلها التنظيمية واستقلاليتها وطبيعة مصادرها التمويلية. ويمكننا هنا تلخيص أزمة كليات العلوم الإدارية بمجموعة من التحديات الكمية والنوعية التي تقودنا إلى ضرورة إعادة النظر في نظام التعليم الجامعي والبحث عن البدائل الكفيلة بالخروج من هذه الأزمة الخانقة، والتخلف العلمي والتكنولوجي الجاثم على واقع التنمية الإدارية في الوطن العربي.

### أولاً : التحديات الكمية :

تؤكد الإحصائيات، أن التعليم بكليات العلوم الإدارية في الوطن العربي على وجه الخصوص، قد شهد توسعاً كمياً ملحوظاً، سواء كان في مدخلاته أو مخرجاته. قد حدث خلال الفترة من 1960-2000م تطوراً كمياً، ومن المتوقع أن يزيد النمو الكمي لتلك المؤشرات حتى عام 2015م. فإذا كان عند المقيد في التعليم الجامعي قد ارتفع من 173 ألف عام 1960م (1) إلى 1.3 مليون عام 1980م حتى وصل إلى 3 ملايين عام 1996م، وتشير التوقعات بزيادة هذا المؤشر إلى 5.9 ملايين عام 2005م وإلى 13.5 مليون عام 2015م (2؛ 3؛ 4). إذ تشكل نسبة الملحقين بكليات العلوم الإدارية من النسب المشار إليها رقماً لا يستهان به.

من ناحية أخرى، فإن عدد أعضاء هيئة التدريس بكليات العلوم الإدارية في ازدياد مستمر إلا أن هذه الأعداد لا زالت لا تلبى المعيار الحقيقي لنسبة عدد أعضاء هيئة التدريس إلى الطلاب. بل توجد كليات تشكل فيها عدد أعضاء هيئة التدريس الوافدين نسبة تفوق 50% من إجمالي أعضاء الهيئة التدريسية، وتصل النسبة الحالية لعدد الطلاب لكل عضو هيئة تدريسي إلى 25:1، بينما يجب أن تكون 10:1 (5).

وهناك تحدياً آخر يتمثل في ارتفاع عدد الخريجين من هذه الكليات بإعداد تفوق حاجة سوق العمل من ناحية، وتدني في التأهيل من ناحية أخرى.

وهناك تحديات كمية أخرى متعلقة بنقص في تمويل تلك الكليات مما يعيق قيامها بعمل أنشطتها العلمية على أكمل وجه. مع أن الإحصائيات تشير إلى زيادة نسبة الأنفاق العام على التعليم إلا أن هذه الزيادات لا تفي بالغرض المطلوب منها إذا ما قورنت نسبة الأنفاق على التعليم في بعض الدول المتقدمة حيث بلغت 7.6% في كندا، و5.5% في الولايات المتحدة، و4.7% في اليابان، و5.8% في فرنسا (6).

وتجدر الإشارة هنا إلى أن مسببات التحديات الكمية يمكن إيجازها على النحو التالي:

ارتفاع معدل النمو السكاني في الدول العربية يتراوح بين 2.5% - 3.5%.

وهذا يعني أن عدد السكان يتضاعف مرة واحدة كل عشرين سنة، وإن 60% من السكان نقل أعمارهم عن 25 سنة، ولكثير منهم الرغبة في ولوج التعليم العالي.

#### ثانياً : التحديات النوعية :

على الرغم من النمو في الجانب الكمي المشار إليه في وضع كليات العلوم الإدارية إلا أنه لم يرافق ذلك أي تحسين في نوعية المخرجات، وظلت هذه الكليات بجامعاتها تعيش في أبراجها العاجية، وأن الأنشطة التعليمية والأبحاث والدراسات لم توظف لخدمة قضايا التنمية الإدارية في الوطن العربي. وكما هو معروف فإن وضع هذه الكليات لا يسمح بحدوث نقله نوعية في أنشطتها ولأسباب موضوعية وذاتية، نوجز أهمها:

- اعتماد هذه الكليات على النماذج الجاهزة في مناهجها ومقرراتها. وأساليب التدريس فيها يعتمد على التلقين وحشو المعلومات، ذلك لا يساعد الطلاب على التفكير المبدع، الذي يسهم في بناء الشخصية العلمية المستقلة.
- تدخل بعض الحكومات في شؤون الجامعات من خلال التعيينات لقيادات لا ترتقى إلى مستوى المسؤولية، وتفتقد لروح المعاصرة في إدارة الأنشطة الجامعية، ناهيك عن تدخل الأحزاب السياسية بشكل مباشر وغير مباشر في آلية اتخاذ القرارات الأكاديمية الإدارية والمالية.

- انعدام التناسق والترابط بين سياسات التعليم في كليات العلوم الإدارية وبين سياسات التوظيف في القطاعين العام والخاص، أدى إلى بروز مشكلة البطالة بين الخريجين في غالبية الدول العربية.
  - نمطية التخطيط والبرامج الدراسية، ونظم القبول للطلاب، ونظم التعيين والترقية لأعضاء هيئة التدريس، ونظم التمويل والتقييم المعتمدة في الجامعات، وقد أدى ذلك إلى التصلب والجمود والشكليات في النظم والإجراءات.
  - انعدام تقويم نوعية التعليم الجامعي وجودته. قد تخضع الجامعات في الوطن العربي لرقابة إدارية ومالية، ولكنها لا تخضع حالياً لرقابة علمية. فليس هناك تقويم لبرامجها ومناهجها وأبحاثها وتجهيزاتها من قبل مؤسسة مستقلة، كما هو الحال في الغرب. فالجامعات هناك تتمتع باستقلالها الذاتي وحرية الأكاديمية، ولكنها في الوقت ذاته تخضع لتقويم مستمر من قبل مؤسسات مستقلة متخصصة محلية ووطنية. وهذه المؤسسات تصطح بتقويم الجامعات، وتصنيفها حسب مستواها العلمي في كل تخصص من تخصصاتها أو تنشر نتائج التقديم بوسائل الإعلام المختلفة ليطلع عليها الطلاب، فيستطيعون اختيار الجامعة المعترف بها التي تلائم تطلعاتهم ( 7 ). إذا أن الطلاب هناك يمتلك الحق ليس فقط في دخول هذه الكلية أو تلك، ولكن معرفة مستوى الكلية التي يرغب الالتحاق بها.
  - ضعف أنشطة البحث العلمي في كليات العلوم الإدارية، حيث لا تمثل أكثر من 5% من أعباء هيئة التدريس، بينما يصل هذا المؤشر إلى 33% من تلك الأعباء في جامعات الدول المتقدمة (8). ولهذا أسباب عديدة، ليست موضوع الورقة.
  - وفيما يتعلق بخدمة المجتمع، نج أن كليات العلوم الإدارية، تتخذ هذا الهدف طابعاً شكلياً ورمزياً نظراً لقلّة الوعي والبعد السياسي والاجتماعي لدى مؤسسات التعليم الجامعي.
  - عدم الاهتمام بالبعد العقائدي والوطني في مناهج التعليم الجامعي، بل يكاد مفقوداً، إذا ما قورن ذلك بالجامعات الأوروبية والأمريكية التي تعزز بلغاتها وثقافتها، وتعمل على غرسها وتأثيرها في مجتمعاتها.
- إضافة إلى ما تم استعراضه من تحديات نوعية وكمية، والتي تدرج ضمن التحديات الداخلية والخارجية التي تواجهها الجامعات العربية وتؤثر بشكل سلبي على فعالية أداء كليات

الإدارة والتجارة بشكل مباشر. وفيما يلي عرض موجز عن تلك التحديات حسب المجالات التي يبينها الشكل أدناه.

#### 1- مجال الفكر والأهداف :

- غياب التنظير والتجديد لفلسفة التعليم.
- عدم ترجمة أهداف التعليم إلى برامج عملية.
- عدم ملامسة بعض أهداف التعليم لواقع المجتمع العربي وخصائصه.

#### 2- مجال التنظيم والإدارة :

- تميز الجامعات ببنى تقليدية وهياكل تنظيمية غير حديثة.
- تطابق شبه كامل بين النظم والإجراءات في الجامعات العربية من النواحي الأكاديمية والإدارية والفنية.
- نقص في الخدمات التعليمية ( مكتبات - معامل - ورش.....).
- غياب الاستقلال المالي والإداري.
- سيادة المركزية الإدارية.

#### 3- مجال الالتحاق والقبول بالتعليم الجامعي :

- انفصال القبول عن احتياجات التنمية وسوق العمل.
- عدم وجود سياسة واضحة ومحددة للالتحاق بالجامعات.
- اعتماد القبول بالجامعات الأهلية على معيار القدرة المالية.

#### 4- مجال الموارد البشرية :

- نقص أعضاء هيئة التدريس الكمي والنوعي في معظم الجامعات.
- ضعف الإمكانيات المتاحة لإعداد وتأهيل أعضاء هيئة التدريس بالجامعات.
- زيادة نسبة الطلبة للمدرس الواحد مما يؤثر سلباً على التحصيل العلمي.

## 5- مجال الموارد المادية :

- نقص في ميزانية معظم الجامعات من جهة، وسوء التوزيع والتوزيع والاستخدام الأمثل من جهة أخرى.
- نقص في إمكانيات مكتبات الجامعات من دراسات ودوريات وبحوث ووسائل الاتصال والتوثيق.
- تعاضم الحاجة لموارد إضافية للبناء والصيانة والتشغيل.
- تزايد الأنفاق على الابتعاث إلى الخارج في تخصصات بات الطلب عليها محدوداً.

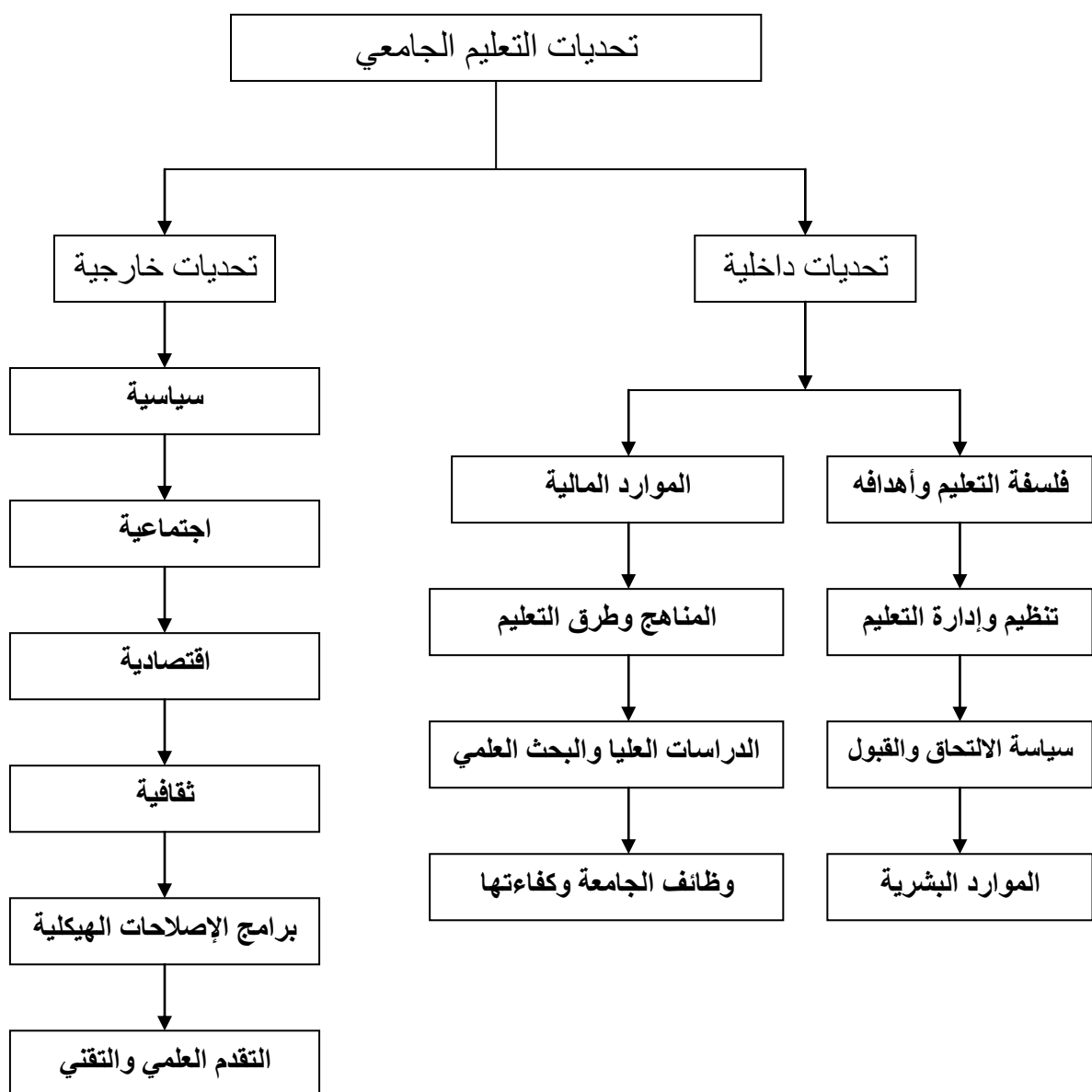
## 6- التحديات الاقتصادية :

- حصول تغيرات جذرية في مفاهيم التنمية الاقتصادية والتنمية البشرية وسوق العمل دون أن تنعكس على أهداف وسياسات التعليم.
- ظهور وسائل وأساليب متقدمة للعمل والإنتاج.
- تزايد حدة المنافسة الخارجية و العولمة الاقتصادية وتزايد نشاطات الأعمال الحرة.
- ارتفاع معدلات بطالة الخريجين في سوق العمل.
- عدم توافق المخرجات التعليمية مع احتياجات السوق.

## 7- التحديات الثقافية :

- الحفاظ على الهوية الوطنية و القومية والإسلامية أمام تأثيرات وتحديات العولمة.
  - تجديد الإطار الثقافي والعربي والمساهمة في تثقيف المجتمع.
  - ضعف تفاعل الجامعات مع أنشطة السكان وحاجتهم المتنوعة.
- إضافة إلى بعض المجالات الأخرى التي لم يتسع الوقت في هذه الورقة استعراضها بالتفصيل. ويمكن هنا، إيجاز تلك التحديات على النحو المبين في الشكل أدناه :





(( تحديات التعليم الجامعي ))

وإذا أخذنا واقع الجمهورية اليمنية فيما يخص موازنة العرض والطلب على مخرجات التعليم العالي نجد أن :

- خلال الفترة 2000-2004م يتوقع أن يبلغ المجموع التراكمي لخريجي وخريجات التعليم العالي نحو 180.000 خريج وخريجة. وإذا افترضنا أن 75% منهم فقط سيبحث

عن عمل، فهذا يعني أن مجموع الباحثين عن عمل بنهاية عام 2004 سيصل إلى 165.400 بما في ذلك الرصيد المرحل من عام 1999م.

- وفي المقابل، يقدر الطلب على خريجي التعليم العالي والناشئ عن النمو الاقتصادي بنحو 10.000 فرصة عمل في السنة، مناصفة بين القطاعين الحكومي والخاص. كما يقدر الطلب الناشئ عن إحلال الخريج الجامعي اليمني محل غير اليمني بنحو 1000 فرصة عمل في السنة، شريطة تطبيق سياسات محددة للإحلال، وخصوصاً من طرف القطاع الحكومي. ويوضح الجدول أدناه موازنة العرض والطلب على مخرجات التعليم العالي خلال الفترة 1999-2004م.

29.400	- العرض من خريجي التعليم العالي الباحثين عن عمل عام 1999م.
135.00	- العرض من خريجي التعليم العالي الباحثين عن عمل من (2000-2004)
165.400	أجمالي العرض
25.000	- الطلب الناشئ عن النمو في القطاع الحكومي ( 2000-2004 م )
25.000	- الطلب الناشئ عن النمو في القطاع الخاص ( 2000-2004 م )
5.000	- الطلب الناشئ عن إحلال العمالة ( 2000-2004 م )
55.000	أجمالي الطلب
110.400	- فائض العرض عن الطلب
%66.7	- نسبة الفائض إلى إجمالي العرض

- تقرير عن التعليم الجامعي، وزارة التخطيط والتنمية، 1999م.

- فيما يخص سوق العمل في القطاع الحكومي، نجد أن هناك تحديات تواجه الدولة، بسبب التضخم الوظيفي فقد كان لبرنامج الإصلاحات الهيكلية المنفذة منذ عام 1996م أثر سلبي على أوضاع الخريجين، فقد تم وقف التوظيف الجديد إلا في إطار ما هو معتمد في الموازنات الوظيفية للوحدات الإدارية، والتي أعتمد الحد الأدنى لاحتياجاتها. حيث بلغ عدد المقيدون على لوائح الانتظار لدى وزارة الخدمة المدنية نحو 15.400 خريج من الجامعات اليمنية حتى نهاية 1999، منهم 9.8% في الاقتصاد والإدارة. هذا ما أشرنا إلى برنامج خصخصة وتصفية المؤسسات العامة والمختلطة التي فقدت منافساتها في السوق وهذا أدى إلى بروز عمالة فائضة.
- أما وضع سوق العمل في القطاع الخاص فيزداد سوءاً بالنسبة للخريجين لعدم قدرتهم على استيعاب خصائص العمل في هذا القطاع لما يتطلبه من مهارات وتقنيات ولغات يستصعب على الجامعات بوضعها الراهن تخريجها. ناهيك عن قلة الأجور وطول الدوام في هذا القطاع.

### تطلعات التغيير

#### خيار استراتيجي لكليات العلوم الإدارية في الجامعات العربية

أن الوضع الراهن الذي تعيشه كليات العلوم الإدارية في الجامعات العربية هو ناتج لعوامل اجتماعية وثقافية وسياسية وتنظيمية وتكنولوجية. ومن هذا المنطلق، يمكننا القول! أن أي استراتيجية تهدف إلى تحسين نوعية التعليم في هذه الكليات وجودته، لا بد وأن تأخذ في الحسبان تلك التأثيرات، المشار إليها. ومع أنه لا توجد آلية محددة في الجامعات العربية تعمل على مواجهة التحديات الداخلية والخارجية التي تحيط بها. وأن استمرار الوضع الحالي يعمق من حالة التخلف.

ومن خلال ما تم استعراضه من فقرات نستطيع القول، أن ملامح المستقبل لكليات العلوم الإدارية مليء بالتحديات والتناقضات، ولا تستطيع هذه الكليات مواكبة التطورات ما لم تتوفر إدارة سياسية أولاً على صعيد الحكومات العربية، وما لم تنطلق القيادات للجامعات العربية من عقالها مستوعبة متغيرات العصر، وما لم تبادر الكليات نفسها بفريق عملها نحو رفع كفاءة

أدائها باعتماد التخطيط العلمي السليم لجميع مواردها المتاحة، والبحث عن السبل الكفيلة لتلبية احتياجات المجتمع وسوق العمل.

أن تعميق دور كليات العلوم الإدارية يتطلب ترتيب شؤونها داخل وخارج كلياتها، لمواجهة التحديات الداخلية والخارجية المشار إليها في الورقة، وبشكل سريع ومستمر.

وفي رأينا أن هذا التطوير وإن كان لا بد أن يركز على هدف " نمو مزيداً من التنمية الإدارية " فإنه يستلزم معالجات يمكن توضيحها على النحو التالي:

1. التخطيط يتطلب تحقيق التوازن الكمي والكيفي بين مخرجات العملية التعليمية وبين الطلب عليها ( حاجة سوق العمل ) في مختلف الاختصاصات العلمية بشكل عام وفي مجال العلوم الإدارية والاقتصادية بصفة خاصة. أن تخضع العملية التعليمية و التدريبية والبحثية إلى التخطيط كجزء من الخطة التنموية العامة. ومن بين أهداف تخطيط التعليم تحديد الأعداد من الطلبة الذين يمكن قبولهم في الكليات والأقسام العلمية والاختصاصات المختلفة في ضوء حاجة سوق العمل إلى مخرجاتها لفترة الخطة. أن مثل هذه الخطة سوف يتم وضعها وتحديد أهدافها في ضوء تجربة الماضي بالاستناد إلى الأهداف التي تتضمنها الخطط فيما يتعلق بالحاجة إلى الكوادر المتخصصة في الفروع العلمية والعملية المختلفة. ومن المعروف إن مثل هذه الخطط ما تزال تفتقر إلى الأسس العلمية أن وجدت. وهي في الغالب غير موجودة أساساً في معظم الأقطار العربية والتي لم تشهد حتى الآن عملية تخطيط بمعناه العملي والشامل. باستثناء بعض الأقطار العربية التي نهجت في سياساتها التنموية بصورة عامة نهج التخطيط الشامل والمركزي ولكن بشكل ناقص يفتقر إلى العديد من الجوانب المهمة ومن بينها تخطيط القوى العاملة وتخطيط التعليم. كما أن النتائج التي تتمخض عنها عمليات التخطيط غالباً ما تتعرض إلى ضغوط تؤدي إلى حرفها عن أهدافها الحقيقية مما يفقد عملية التخطيط الفوائد المرجوة منها. ولذلك فإن عملية التخطيط بصورة عامة وتخطيط القوى العاملة بصورة خاصة لا تعطي ثمارها ونتائجها لأسباب عديدة مما يتطلب إغارة اهتمام أكثر في هذه المسألة والتي بدونها سوف تستمر حالة عدم التوازن بين العرض والطلب للكوادر العلمية في مختلف الاختصاصات والمستويات التعليمية سواء تعلق الأمر بالجانب الكمي أم بالجانب النوعي لهذه المخرجات.

2. تحديث و تطوير مناهج التعليم وبرامجها ومما يتلاءم مع التطورات المتواصلة والمتسارعة في حقول العلم المختلفة ومن بينها العلوم الاقتصادية والإدارية. فقد بات من المعروف أن معظم هذه المناهج والبرامج التدريسية والتدريبية والبحثية النظرية منها والعملية والتي هي في الأصل من أثر (العهود الاستعمارية) لم تشهد تطوراً يستحق الذكر حتى الآن. وما تزال تتسم بالجمود والتخلف وإن اختلف هذا الأمر بين قطر عربي وآخر وهو في كل الأحوال اختلاف نسبي. ولا شك أن ذلك سينعكس سلباً على المستويات النوعية للخريجين والذين سوف يتسم مستوى أدائهم بالتدني وإنتاجيتهم بالانخفاض الشديد.

كما أن هذه المناهج ما تزال يهيمن عليها الطابع النظري والأكاديمي بينما يتضاءل ويتراجع الجانب التطبيقي والعملية لها سواء في المجال التعليمي أو في المجال البحثي والتربوي والتأهيلي. وبناء على ذلك يتعين الاهتمام بهذه المسألة الحيوية من أجل الارتقاء بالمستويات النوعية للخريجين وتمكينهم من متابعة وملاحقة أحدث التطورات في حقول العلم والمعرفة. ولا تقتصر أهمية ذلك على الطلبة بل تشمل كذلك التدريسيين والباحثين كذلك.

3. الاهتمام بالبحث العلمي لقد بات من الواضح بأن معظم النشاط الجامعي بمختلف فروع ومستوياته يكاد ينحصر في المجال التعليمي من خلال إلقاء الدروس والمحاضرات التقليدية فيما تنحصر وتتضاءل النشاطات البحثية عند أدنى حدودها. ولا يقتصر ذلك على الطلبة بل يشمل ذلك أعضاء هيئة التدريس. وحتى في حالة إجراء بحوث فإن هذه الأخيرة تكاد تقتصر على الجوانب النظرية والطرح الوصفي والمكتبي وقلما تجرى بحوث ذات طابع تطبيقي وميداني. أن هذا الأمر يشمل البحوث التي يقوم بها أعضاء هيئة التدريس والطلاب وكذلك الباحثين أنفسهم. وقد يعزى ذلك إلى عوامل عديدة لعل في مقدمتها نقص الدعم والحوافز المادية والمعنوية بالإضافة إلى عدم توفر مستلزمات إجراء هذه البحوث وبصورة خاصة المصادر المتاحة للباحثين.

ولذلك فإن إجراء مثل هذه البحوث تكاد تقتصر على مناسبات معينة دون غيرها كالمشاركة في مؤتمرات علمية أو لأغراض الترقيات العلمية.

وكذلك يتعين العناية بهذه المسألة الحيوية وجعل عملية البحث العلمي المركز الثاني المكمل لعملية التدريس وليس مجرد نشاط ثانوي وهامشي ومنفرد عن النشاط التعليمي، ولكي تبرر تسمية الوزارة المعنية بـ إدارة التعليم العالي والبحث العلمي، وإلا تكون هذه التسمية مجرد أمراً شكلياً.

وتجدر الإشارة هنا إلى ضرورة العناية بعملية التأليف والترجمة كركن أساسي من العملية البحثية بالإضافة إلى تسهيل مهمة النشر والطباعة للباحثين. كما يتعين جعل عملية البحث العلمي إحدى واجبات أعضاء هيئة التدريس وكذلك الطلبة وخاصة في المراحل المتقدمة.

4- توفير المراجع العلمية والمصادر المختصة من كتب ودوريات ذات العلاقة بالاختصاصات المختلفة وإتاحة الفرصة أمام الباحثين أساتذة وطلاباً لحيازتها ووضعها تحت تصرفهم في مكتبات الجامعات والكليات والأقسام العلمية.

فالمكتبات الجامعية العامة والمركزية منها وتلك التابعة إلى الكليات والأقسام ما تزال تشكو من نقص في المراجع والتغذية لها بصورة متواصلة لتوفير أحدث الإصدارات. ومن الضروري بهذا الصدد العناية بمسألة التأليف والترجمة من خلال توفير وسائل الدعم المادي والمعنوي للمؤلفين والمترجمين في مجال التأليف والترجمة ولتسهيل إجراءات الطباعة والنشر بما يحفز المؤلفين والمترجمين إلى مزيد من العطاء.

5- التدريب المهني والتأهيل من أجل رفع المهارات والكفاءات على أن ترتبط هذه العملية بالنشاط التعليمي ومستنداً إليه. وجعل عملية التدريب ركن أساسياً في العملية الأكاديمية للطلاب وبصورة خاصة في المستويات المتقدمة. ويتعين النظر إلى عملية التدريب على أنها تمثل استمراراً واكتمالاً للعملية التعليمية ويرتبط به بعلاقات عضوية لا تنفصم. وإذا كانت العملية التعليمية تتحدد بحدود وآماد زمنية محددة فإن عملية التدريب والتأهيل تمثل نشاط مستمر لا تحده حدود زمنية بهدف مواصلة ومواكبة المستجدات والتطورات العلمية والعملية في الاختصاصات المختلفة. غير إن التدريب بهذا المعنى وهذه الخصائص ما يزال بعيد المنال في مختلف الأقطار العربية وجامعاتها وأن اختلفت في درجة التقدم الذي تم إحرازه في هذا المجال. ولذلك فمن المفيد والمناسب أن نشير هنا إلى ضرورة التنسيق والتعاون بين الأقطار العربية وجامعاتها سواء في هذا المجال أو في المجالات الأخرى من خلال المنظمات والمؤسسات العربية مثل اتحاد الجامعات العربية ومنظمة العمل العربي...

6- الدعم المالي للنشاطات التعليمية والبحثية والتدريبية. وهذا الدعم يتطلب تخصيص الأموال اللازمة لذلك. ولا شك بأن هذه التخصيصات تتناسب طردياً مع مقدار التخلف الذي تعاني منه الأقطار العربية. لأن المشكلة في هذا الصدد تكمن في نقص الأموال لدى معظم الأقطار العربية. وبما أن هذه الأقطار تتفاوت في إمكانياتها التمويلية فإنه من الضروري أن يتم التعاون والتنسيق من خلال المؤسسات التمويلية العربية والتطوير ولا شك إن مثل هذا الدعم والتعاون سوف يسهم في تقليل الفجوة القائمة بين الأقطار العربية في مجال التعليم والتدريب والبحث العلمي من خلال مؤشراتها المختلفة الكمية منها والنوعية والتي تمت الإشارة إليها في هذه الورقة.

## الهوامش حسب ورودها في الورقة :

1. صيداوي، أحمد. التعليم العالي العربي من الواقع إلى التغيير النوعي. المجلة العربية لبحوث التعليم العالي. العدد 2 - دمشق - 1988.
2. بدر، ماجد فرحان. أزمة تمويل التعليم العالي الجامعي في الأردن. مجلة اتحاد الجامعات العربية. العدد 147 - يوليو - 1999.
3. العناني، جواد. المستقبلات البديلة لاقتصاديات التعليم في الوطن العربي. دراسة مقدمة في الاجتماع السنوي لمنتدى الفكر العربي حول مستقبل التعليم في الوطن العربي. عمان - الأردن (12-14 مايو - 1990).
4. التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي. مختارات في التربية والثقافة والعلوم. نشرة دورية تصدر عن لجنة البحرين الوطنية للتربية والعلوم والثقافة. العدد 48- أكتوبر 1999.
5. باطويح، محمد عمر. تطوير مصادر التمويل للتعليم الجامعي وتنويعها. مجلة اتحاد الجامعات العربية. المؤتمر المصاحب للدورة 33 لمجلس اتحاد الجامعات العربية. الجامعة اللبنانية - بيروت 17-19 - أبريل 2000.
6. كتاب الإحصاء السنوي - اليونيسكو - 1996.
7. القاسمي، علي. إخفاق الجامعات العربية في تحقيق التنمية البشرية. مجلة الفيصل العدد 317 ذو القعدة 1423 هـ (يناير 2003).
8. التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي. مختارات في التربية والثقافة والعلوم. نشرة دورية تصدر عن لجنة البحرين الوطنية للتربية والعلوم والثقافة. العدد 48- أكتوبر 1999.
9. تقرير عن التعليم العالي ومتطلبات التنمية واحتياجات سوق العمل في الجمهورية اليمنية. وزارة التخطيط والتنمية. نوفمبر 1999.